

## فضل الله؛ مثول كرمي خياط أمام المحكمة الدولية إهانة للدولة اللبنانية ودستورها وقوانينها

عقد رئيس لجنة الإعلام والاتصالات النائب حسن فضل الله مؤتمراً صحافياً، أمس في مجلس النواب، خصه بالحديث عن محاكمة قنّاء «الجديد» أمام المحكمة الدولية، وقال: «لا يزال إعلاننا اللبناني يتعرض لحملة تهريب سياسي عبر الحملة المنظمة التي تشنها عليه، وهيئات سياسية وعلى رأسها ما يعرف باسم المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، والتي تحولت إلى أداة سياسية بيد جهات دولية ومحلية لملاحقة الإعلام الوطني، ومحاولة إسكات صوته، وتأتي، في هذا السياق، الحملة المنظمة التي بدأتها هذه المحكمة ضد قنّاء «الجديد» وجريدة «الأخبار» لمتمتعها من تادية دورها الإعلامي، في كشف الحقائق المتعلقة بفساد هذه المحكمة وما يسود ممارستها من فضائح».

وأردف: «إن مثول الإعلامية كرمي خياط أمام المحكمة في لاهي، هو إهانة للدولة اللبنانية ودستورها ولقوانينها، وهي ما كانت لتتم بهذا الشكل لو كان لدينا دولة حقيقية تدافع عن سيادتها وحتمي حرية إعلامها وترفض اقتياد مواطنيها إلى خارج حدودها لمحاکمتهم على موارع صنون في دستورنا، ولدى هذه الدولة القوانين التي تعالج مثل هذا الموضوع إذا اقتصرنا أنه يخضع للمسائلة القانونية». فالتفاحسي الرسمي اللبناني عن حماية السيادة الوطنية والدفاع عن حرية الإعلام وحرية المواطن هو الذي يجري الآخريين على استهداف هذه السيادة وهذه الحرية، ولولا تواطؤ البعض في الداخل ممن ارتضى بيع السيادة لحساب الخارج عبر إنشاء هذه المحكمة لتوظيفها في السياسة الداخلية وفي الحسابات الدولية

إلى اللبنانيين جميعا لكي يدافعوا عن أنفسهم لأن المستهدف، جوهر لبنان ووجوده والمتعلق بالحريات».

في غضون ذلك، وصلت إلى بيروت رئيسة المحكمة القاضية إيفانا هرد ليكوف ونايها القاضي رالف رياشي، مع وفد مرافق. والتقت ليكوف ورئيس الحكومة تمام سلام ونائبه وزير الدفاع الوطني سمير مقبل ونقيب المحامين في بيروت جورج جريج، وهذه الزيارة هي الأولى ليكوف إلى لبنان منذ تعيينها رئيسة للمحكمة الدولية خلفاً للسفير دايفيد باراغوانث.

وأشار إلى أن «موقفنا من هذه المحكمة معروف وعبرنا عنه في أكثر من مناسبة، فهي ولدت من خارج أطرنا الدستورية والوطنية، ولانقرها بأي شرعية في ممارستها وأحكامها، المعروفة سلفاً قبل أن تبدأ أعمالها، لكننا معنيون بالدفاع عن سيادتنا الوطنية، وحماية حرية إعلامنا الصنوتية في دستورنا وقوانيننا». وتابع فضل الله: «لقد تبدى الاستهداف لإعلانا الوطني عبر استدعاء نائبة مديرة «الأخبار» في



فضل الله خلال المؤتمر الصحافي في المجلس النيابي (تَومَن)

## وصول دفعة مساعدات مصرية للنازحين السوريين في عرسال



درباس وزايد وضباط مصريون في مطار بيروت (أكرم عبد الخالق)

وصلت إلى مطار بيروت أمس طائرة عسكرية مصرية على متنها مساعدات ستوزع على النازحين السوريين في عرسال، وهي تتضمن مواد غذائية وأدوية ومستلزمات طبية وخيماً وملابس وبطانيات. وهذه هي الدفعة الأولى ضمن إطار جسر جوي أقامته مصر على هذا الصعيد ويشمل ثلاث دفعات، على أن تصل الدفعتان الأخرتان اليوم وغداً. وكان في استقبال الطائرة وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس، السفير المصري محمد بدر الدين زايد والمحلق العسكري في السفارة العميد محمد جلال، وقال درباس: «ليس مستغرباً أن نشق مصر من نهر النيل سرعة بالمحبة عبر المتوسط لكي تصل إلى مطار رفق الحريري الدولي في بيروت تعبيراً منها عن تقاطعها مع الشعب السوري الذي يعيش محنته القاسية، وأيضاً تضامناً مع الدولة اللبنانية والشعب اللبناني اللذين يتحملان أكثر من أي دولة أخرى في العالم وفي التاريخ عبء هذا الحجم من الجوع». وأضاف: «إن ما تفعله مصر اليوم هو بدياًة لكي نضع القضية في حجبها الحقيقي وفي مركزها الحقيقي. أنها ليست قضية إنسانية وليست قضية شعب مشرد فحسب، بل إنها قضية قومية عربية بامتياز وعلى العرب أن يحافظوا على الديموقراطية العربية وأن يبلوروا برنامجاً لصون هؤلاء العرب الذين يتشردون في الأصقاع وفي البراري بلا مأوى. ونحن نقول لن تلم الهوية العربية المنظمات الخارجية إذا لم تبادر أولاً

أقامت جمعية «الصدقة الفلسطينية الإيرانية»، احتفالاً تكريمياً لأمهات الشهداء، وذلك في قاعة «الجان» في بيروت، حضره قادة ومثقلو الفصائل والأحزاب اللبنانية والفلسطينية وممثل السفارة الإيرانية في لبنان مسعود صابري زاده، إضافة إلى ممثلي المؤسسات واللجان الشعبية وحشد من أبناء المخيمات الفلسطينية في لبنان. وبعد الأناشيد الوطنية للبنان وفلسطين وإيران، ألقى رئيس اللجنة الأهلية لتكريم الشهداء الشيخ جمال محمد كلمة، فسأل فيها عن «العواطف العربية أيام العدوان على غزة التي ما زالت محاصرة وسكين الاحتلال تتغول في القدس من دون حراك يليق بالقدس وفلسطين»، داعياً إلى «الوحدَة ونبذ الفرقة والتطرف المقيت».

## البناء

### انفجار لغم «إسرائيلي»

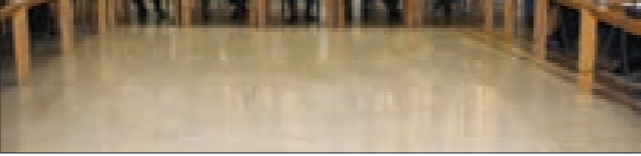
#### بمزارع في عيترون يبتز ساقه



انفجر لغم أرضي من مخلفات العدو «الإسرائيلي»، بالمزارع محمد مراد في مزارع بلدة عيترون - قضاء بنت جبيل، ما أدى إلى بتر ساقه. ونقلته الهيئة الصحية إلى مستشفى صلاح غندور للعلاج. من جهة أخرى، تواصلت الاعتداءات «الإسرائيلية» على لبنان حيث نفذت قوة «إسرائيلية» عملية تمشيط على طول الخط الحدودي الممتد من وادي العسل - العياصة - العجر، وصولاً حتى مرتفعات الوزاني، وسمعت في أعقاب ذلك رشقات رشاشة ثقيلة وعدة انفجارات مصدرها الطرف الجنوبي لمزارع شيعا المحتلة. وسبق ذلك، تحليق طائرة «إسرائيلية»، من دون طيار في أجواء مزارع شيعا حوالي ساعة.

وكانت قوات الاحتلال، أطلقت عند الثالثة والنصف فجر أمس قنابل مضيفة فوق منطقة الوزاني. وقد حضرت ثلاث ألقيات عسكرية إلى قرب الشريط التقني وقام بعض الجنود بتوجيه أضواء نحو نهر الوزاني ومحيطه.

## لجنة الأشغال بحثت تطبيق قانون السير



لجنة الأشغال مجتمعة في المجلس النيابي (تَومَن)

عقدت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه جلسة أمس برئاسة رئيسها النائب محمد قباني وحضور النواب: خضر حبيب، خالد زهران، الوليد سكرية، حكمت ديب، قاسم هاشم، محمد الجرار، نبيل نقولا وهادي حبيش، خصصت للبحث في تطبيق قانون السير الجديد. إثر الجلسة، قال قباني: «وضعنا اليوم القطار على السكة ووضعنا المخالفات التي ستبذل وتمك التي ستبذل تدريجاً والتي تهم المواطن، أو بالأحرى سيكون فيها بداية هي: السرعة، عكس السير، الإشارة الحمراء، عدم وجود إشارة حمراء، الوقوف صف ثانٍ بما يعرقل حركة السير، القيادة المتهورة، القيادة أثناء استعمال الهاتف، قيادة الدراجات النارية في شكل مشهور والقيادة مع الكحول أو المخدرات، إضافة إلى عدم استعمال حزام الأمان وهي من المخالفات التي ستندف بسريّة».

وأضاف: «هناك أمور قد بدأنا بها، على سبيل المثال وزارة التربية والتعليم المهني سينجزان خلال شهرين منهاجاً للتعليم المهني لكي يقر ويطلق بدءاً من أيلول أو تشرين الأول من هذا العام. وفي الداخلية، بدأت هيئة إدارة السير بنقله نوعية بموضوع القيادة، وعلى رأس السنة يكون قد تم تأهيل المكاتب للعمل بنظام النقاط. قوى الأمن أيضاً تدرب عناصرها وتؤهّلها للقيام بأعمالها، المهم هذه ليست إشارة صفارة، في قانون السير لا يوجد صفارة، قانون السير سيبدأ تطبيقه بالتدريج».

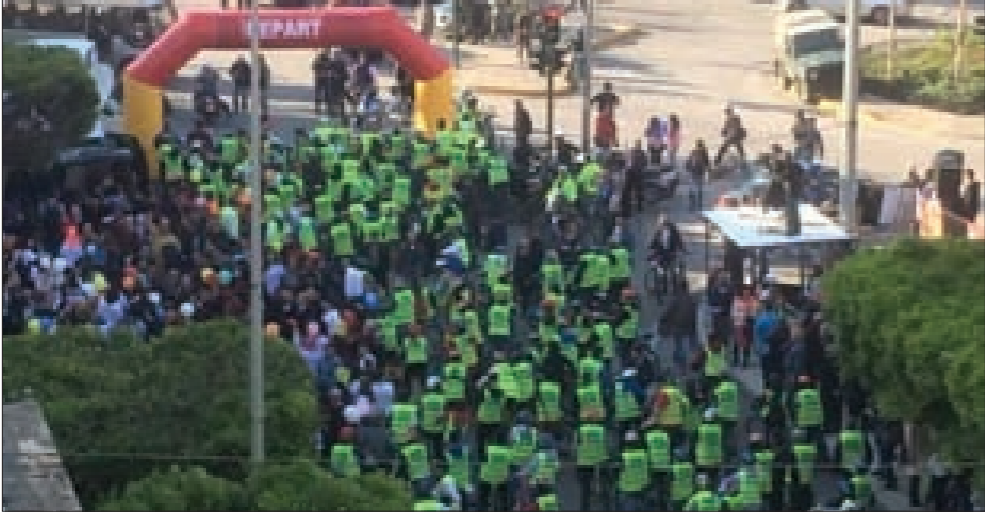
## اللجنة الأمنية الفلسطينية تعزّز القوة المشتركة في عين الحلوة

عقدت اللجنة الأمنية الفلسطينية العليا المصغرة برئاسة قائد الأمن الوطني الفلسطيني في لبنان اللواء صبحي أبو عرب اجتماعاً طارئاً في مقر الأمن الوطني في عين الحلوة شارك فيه قائد القوة الأمنية المشتركة في لبنان اللواء منير الفتح، عضو المكتب السياسي لـجبهة التحرير الفلسطينية، صلاح اليوسف، عضو اللجنة المركزية لـالجبهة الديمقراطية، عدنان أبو النائف، نائب مسؤول العلاقات السياسية لحركة «حماس» أحمد عبد الهادي، مسؤول العلاقات السياسية لـ«حركة الجهاد الإسلامي» في لبنان شكيب العينا، ممثل حركة «انصار الله» ماهر عويد، قائد القوة الأمنية المشتركة في عين الحلوة واتفق خالد الشايب، أمين سر «الحركة الإسلامية الجهادية»، الشيخ جمال خطاب والقيادي أبو محمد بلاطة، ممثلاً «عصبة الانصار الإسلامية» إبراهيم حوراني وأبو سليمان السعدي. واتفق المشاركون «على تعزيز القوة الأمنية المشتركة خلال الأيام المقبلة كرسالة حاسمة بعدم السماح بضرب الاستقرار الأمني والعلاقات اللبنانية، واستكمال التحقيقات في جريمة اغتيال مروان عباس عيسى لجهة الحصول على أشرطة التصوير في مكان استدراجه في منطقة التعمير - الطوارئ قبل ارتكاب الجريمة».

وقال مصدر فلسطيني: «إن اللجنة أبتقت اجتماعاتها مفتوحة لمواكبة الوضع الأمني في عين الحلوة وسبل تحصينه، واتفق على اتخاذ خطوات عملية وميدانية لجهة تعزيز القوة الأمنية المشتركة واستكمال انتشارها»، مضيفاً إن «القوى الفلسطينية حريصة على الأمن والاستقرار الفلسطيني والجوار اللبناني ولن تسمح لأحد أن يعكر صفوه، وأن التحقيقات في جريمة قتل عيسى المدانة والمستنكرة فلسطينياً سوف تستكمل حتى جلاء كامل الحقيقة ونيل الجناة عقابهم». وكان لقاء عقد في كتحة محمد زغب العسكرية في صيدا بين مدير فرع استخبارات الجيش اللبناني العميد علي شعور ووفد من اللجنة الأمنية الفلسطينية العليا برئاسة أبو عرب، حيث جرى بحث تداعيات جريمة اغتيال عيسى على ضوء نتائج التحقيقات التي تتولاها مخبرات الجيش.

## استمرار المواقف المحذّرة من تكرار خطأ الحرب؛

## لتعزيز النقاط المشتركة بين اللبنانيين والالتفاف حول الجيش



مسيرة الدراجات

وتعميق ثقافة الوحدة الوطنية والتفاني، على أساس انتماء المواطن إلى الوطن مباشرة، وليس عبر بوابة الطائفة أو المذهب، من دون أن يعني ذلك إلغاء للمعتقدات والشعائر الدينية، والسماح بممارستها بكل حرية، وذلك انطلاقاً من ثوابت التجمع الوطني الديمقراطي، المرتكزة إلى ضرورة النضال، من أجل قيام دولة مدنية ديمقراطية مقاومة ومعاصرة، عبر إقرار قانون انتخابي تمثيلي شامل، على أساس النسبية والشفافية والوطنية الواحدة خارج القيد الطائفي وضمان انتخاب الشباب في سن الـ 18».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».

وأكد التجمع «ترابط المسالتيين الوطنية (بما يعني الحفاظ على سلاح المقاومة بمواجهة أخطار العدو الصهيوني والإرهاب التكفيري) والديمقراطية (بما يعني حقناً في الكفاح المتواصل بشئي أشكال التحرك السلمي لتغيير بني النظام الطائفي، باتجاه إسقاطه تدريجياً، عبر إقرار سلسلة من القوانين الديمقراطية، وفي مقدمها القانون الانتخابي المعاصر الذي يفتح الأفق أمام التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، المتمثل بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية المقاومة الحديثة)».